

الحكومة الذكية كمفهوم متطور للحكومة الالكترونية

Smart government as an advanced concept of electronic government

د. زكرياء ربيع *

كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر الدولة والإجرام المنظم، جامعة البويرة 10000،
الجزائر، zk.rabia@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/16؛ تاريخ القبول: 2025/0/25؛ تاريخ النشر: 2025/06/07

ملخص:

لقد فرض التقدم التكنولوجي نفسه على كل مجالات الدنيا، ويأتي على رأس ذلك الإدارة الحكومية، وبدأ التخلي تدريجيا عن النظام الإداري التقليدي الذي لم يعد يستجيب في أغلبه على طموحات الأفراد والحكومات في الوقت نفسه، واستبداله بنظام أكثر فعالية استجابة للمستجدات الحاصلة في المجال التكنولوجي. لذلك، فإن الدول تحاول التجاوب مع هذا النظام وفق الرؤية الأولى، وهي الحكومة الالكترونية؛ ثم وفق الرؤية الأكثر تطورا وهي الحكومة الذكية.

كلمات مفتاحية: التقدم التكنولوجي؛ الحكومة الالكترونية؛ الحكومة الذكية.

Abstract:

Technological progress has imposed itself on all areas of the world, and at the forefront of that is government administration. The traditional administrative system, which no longer mostly responds to the ambitions of individuals and government at the same time, has begun to be gradually abandoned and replaced with a more effective system that responds to developments in the technological field. Therefore, countries are trying to respond to this system according to the first vision, which is electronic government. Then according to the

most advanced vision, which is smart government.

Key words: Technological progress; E-government; smart government.

المقدمة:

قد نكون غير مباليين إذا قلنا بأن البشرية قد خطت خطوات هامة في مجال التقدم والتطور التكنولوجي؛ خاصة في العقدين الآخرين، وهو ما جعل الدول تتسابق في اكتساب المعلومات المتعلقة بكل ما هو في مجال علم الاتصالات والإنترنت؛ واستخدمته في جميع المجالات بما فيها القطاع الحكومي؛ الذي تغير تغيرا جذريا بما أعطى للحكومات أداة هامة لتقريب الخدمات العامة للمواطنين وتيسيرها بأسهل الطرق وأقلها تكلفة.

لذلك، فقد أنشأت إدارة عامة يطلق عليها بـ "الحكومة الالكترونية" كخطوة أولى، حاولت الدول من خلال هذه الحكومة أن تهتم بالاحتياجات العامة التي يسهل التعامل بها عن بعد بواسطة الأجهزة الالكترونية، كالحواسيب والهواتف النقالة الذكية، دون أن يؤثر ذلك على قيمة هذه الخدمات، وحاولت إضفاء الشفافية على تعاملاتها بما يكفل مبدأ المساواة أمام الخدمات العامة؛ وهو ما يعني التقليل والحد من الفساد الإداري المستشري في ظل الإدارة التقليدية.

إن الحكومة الالكترونية قد نشأت مع نشوء أو ظهور الأنترنت والأجهزة الالكترونية المرتبطة بها، وقد كانت بسيطة في بدايتها مع نهاية الألفية الثانية ودخول الألفية الثالثة؛ لكن تطورت تطورا رهيبا في العقد الأخير، بعد التطور والتقدم الذي صاحب الإنترنت وانتاج هواتف وحواسيب الكترونية ذكية؛ وهو الأمر الذي ألقى ضلاله على كل مجالات الحياة ويأتي في مقدمتها الإدارات العامة؛ فتطورت الحكومة الالكترونية وتطورت معها طريقة تقديم الخدمات العامة بكيفية أيسر وأسهل وأقل تكلفة.

لقد كانت الحكومة الالكترونية القاعدة أو الأساس الذي بنيت عليه الحكومة الذكية، وبالتالي، فإن العلاقة بينهما هي علاقة تكامل وترابط لا يمكن الفصل بينهما. صحيح أن الحكومة الذكية كانت أكثر تطورا من الحكومة الالكترونية، باعتبار أن الأولى تتعاطى مع المعلومات والبيانات في إطار زمني قياسي بما يكفل لصانع القرار الإحاطة والإلمام بكل ما يحتاجه الأفراد من خدمات، عكس ما هو عليه في الحكومة الالكترونية.

وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية الآتية: هل يمكن أن تساهم الحكومة الذكية في

تقديم الخدمات العامة بأفضل من الحكومة الالكترونية؟

وبناء على ذلك، فإننا سنعالج هذا الموضوع، في إطار المنهجين الوصفي والتحليلي، وفق الخطة الآتية :

التعريف بالحكومتين الالكترونية والذكية (المبحث الأول)، ثم سنحاول التعرف على الدواعي ومعوقات التحول بين الحكومتين الالكترونية والذكية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: التعريف بالحكومتين الالكترونية والذكية

يفرض علينا معالجة الموضوع في هذا المحور التعريف بالحكومة الالكترونية (المطلب الأول)، ثم التعريف بالحكومة الذكية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التعريف بالحكومة الالكترونية

ومنه نأخذ تعريف الحكومة الالكترونية (الفرع الأول)، ثم خصائصها (الفرع الثاني)، ثم أنواعها (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف الحكومة الالكترونية

وردت عدة تعاريف للحكومة الالكترونية، وهي كلها تصب في وجوب استخدام الحكومة للشبكة العنكبوتية في تقديم خدماتها للمواطنين، ولكل من هم تحت سلطتها وتسهيل أمورهم وتحسينها. وبالتالي، فإن الاستخدام الأمثل للأنترنت سيسهل من تقديم الخدمات العامة، ويجعل الأمور العامة أكثر سهولة بالمقارنة عند استعمال الوسائل التقليدية التي لم تعد تتماشى مع التطور والتقدم التكنولوجي، الذي ميز كل مجالات الحياة؛ ومن ثمة، لم يعد مستساغا ولا مقبولا، من الهيئات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور، أو تتعامل فيما بينها أن تبقى في معزل عن ما هو دائر في العالم.

لذلك، فإن البنك العالمي، لم يدخر جهدا في إعلام الدول، بأن الحكومة الالكترونية هو استعمال المؤسسات الحكومية، لتكنولوجيا المعلومات بمختلف أنواعها، مع قدرتها على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ومختلف المؤسسات الحكومية⁽¹⁾.

(1) -نعيم إبراهيم الظاهر، "الطريق نحو الحكومة الالكترونية رؤية متكاملة"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،

ويعتبر البعض الآخر، بأن الحكومة الالكترونية، هي تمكن وقدرة القطاعات الحكومية بمختلف أنواعها على تحمل مسؤوليتها في توفير الخدمات الحكومية التقليدية لأفراد المجتمع بوسائل الكترونية وبسرعة ودقة متناهيتين، عبر مختلف المواقع الالكترونية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: خصائص الحكومة الالكترونية

تتميز الحكومة الالكترونية بخصائص عديدة، بالمقارنة مع الحكومة التقليدية، التي سادت ردحا من الزمن، فجاء التطور والتقدم التكنولوجي ليحدث ثورة في جميع الميادين، ومن ضمنها الميدان الإداري والحكومي، ومن ثمة، فإن أهم ما يميز الحكومة الالكترونية، نذكر ما يلي:

- الحكومة الالكترونية بعدية: والمقصود به، أن تسيير الأعمال الإدارية الحكومية، يكون عن بعد في أغلبه، أو جزء مهم منه. أي تواجد الموظفين في مكان العمل غير ضروري؛ باعتبار أن التسيير يكون عن طريق التطبيقات التي تنشئها الإدارة الحكومية للرد واستقبال مختلف طلبات الخدمات التي تقدمها الإدارات الحكومية بمختلف تخصصاتها، ومختلف درجاتها.

- الحكومة الالكترونية لا تعتمد على الأوراق (أو إدارة بصفر ورقة): من بين أهم أهداف وغايات الحكومة الالكترونية، هو القضاء على أغلب الجوانب المادية التي كانت تمارس في نظام الإدارة التقليدية، أي التقليل قدر الإمكان من كثرة الأوراق التي كانت ترهق كاهل طالب الخدمات العامة، فهي كانت عبئا كبيرا، سواء على المواطن أم الإدارة؛ ومن ثمة، حتى يتجسد شعار "تقريب الإدارة من المواطن"، بالإضافة إلى ذلك، سهولة حفظ الأرشيف الرقمي وليس الورقي.

- الحكومة الالكترونية تعمل وفق الزمن المفتوح: والمقصود بالزمن المفتوح، هو العمل على مدار السنة والشهر واليوم والساعة، بمعنى دون انقطاع، سواء في العطل الرسمية أو

عمان، 2010، ص 368، نقلا عن نادبة لونيس، الحكومة الذكية كاتجاه حديث لتطوير الخدمات الحكومية الالكترونية"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 03، 2017، ص 1063.

(1) -محمد عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 89-90، نقلا، عن نادبة لونيس، المرجع السابق، ص 1064.

بعد ساعات العمل الاعتيادية كما كان معمول به في الإدارة التقليدية.

-الحكومة الالكترونية هي إدارة دون بيروقراطية: أي بدون دون تنظيمات جامدة، والقصد من هذا؛ هو أن يكون العمل في إطار الشبكات والأنظمة المعلوماتية الذي يخلق المعرفة.

-تجميع كل الأنشطة والخدمات المعلوماتية الحكومية في موضوع واحد هو موقع الحكومة الرسمي بحسب كل مرفق ووزارة حكومية على الانترنت.

-القدرة والاستطاعة على التأمين الإداري في جانبه الاستعلافي والخدمات للمواطنين.
-القضاء على الضبابية والبيروقراطية في التعامل: ويقصد به الشفافية في التعامل مع حاجيات المواطنين؛ لأن المعلومات تكون واضحة للجميع وهو ما يجعل الكل سواسية أمام الخدمات العامة.

-تذليل الصعاب وتقريب المسافات الجغرافية: ويقصد به القضاء على الحواجز الجغرافية، التي تحول بين الإدارة والمواطنين؛ بحيث يعطي للجميع إمكانية الولوج إلى الخدمات العامة دون التنقل إلى المرافق الحكومية؛ بل يكفي أن يلج الشخص إلى موقع المرفق الحكومي بمجرد النقر على الموقع من بيته والاستعلام عن كل ما يحتاجه الفرد من هذا المرفق.

-توفير المال والجهد: تعمل الحكومة الالكترونية على التقليل التكاليف المالية العامة بالنسبة للفرد والدولة على حد سواء؛ وادخار الجهد البدني للشخص المحتاج للمرفق العمومي.

الفرع الثالث: أنواع الحكومات الالكترونية

يمكن تصنيف الحكومات الالكترونية، إلى أربع نماذج، أو أربع أنواع، والتي تكوّن كلها علاقات بين عدة شركاء مهمين وأساسيين لنجاح الحكومة الالكترونية، وهي: العلاقة بين الحكومة والمواطنين (أ)، العلاقة بين الحكومة والأعمال (ب)، العلاقة بين الحكومة والموظفين (ج)، العلاقة بين أجهزة الحكومة فيما بينها (د).

أ: العلاقة بين الحكومة والمواطنين "G 2C": باعتبار أن أهم هدف للإدارة الحكومية هو تسهيل حياة الناس بأفضل السبل؛ لذلك، فإن مصطلح "G 2C" يقصد به تلك

التفاعلات والخدمات التي تقدم على شكل رقمي من قبل أجهزة الحكومة بمختلف أنواعها إلى الأفراد، أي يفترض من الحكومة ومختلف أجهزتها تقديم خدماتها الكترونيا، والتخلي عن الإدارة التقليدية، التي لم تعد تتماشى مع التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال. ويمكن الإشارة هنا، إلى بعض الخدمات التي أصبحت أغلبها تتم عن طريق التعامل الالكتروني، كتقديم واستخراج الوثائق والمستندات الشخصية، إيداع التصاريحات الجبائية، والجمركية، ودفع الحقوق الخاصة بهما، دفع حقوق الماء والكهرباء، التسجيل المدرسي بكل أطواره... إلخ.

بالإضافة، إلى ذلك، تسعى الحكومة إلى خلق فضاءات خاصة، بالمشاروات التي تهم الرأي العام الوطني، وإشراك المواطنين في بعض القضايا التي تهمهم؛ والغاية من ذلك، هو العمل على استفادة المواطنين من التنفيذ الفعال للخدمات ومحاولة تحسينها كل مرة، حتى تقوي الثقة بين كل من المواطنين والدولة⁽¹⁾.

ب-العلاقة بين الحكومة والأعمال "G2B": يعبر هذا المصطلح بالعلاقة بين الحكومة والمؤسسات والشركات ذات الخدمات التجارية، والاقتصادية، وقد كانت المفوضية الأوروبية قد طرحت تصورا لما يطلق عليه "G2B"⁽²⁾، الذي يتعلق بالخدمات الالكترونية، عبر التطبيق التفاعلي لدى ثمانية (08) دول أوروبية، وقد وضعت المفوضية الأوروبية تقريرا يضم سبعة خدمات تتعلق بالشركات، وهذه الخدمات، تتلخص في الآتي:

- 1-كل ماله علاقة بالمساهمات الاجتماعية للموظفين.
- 2-كل ماله علاقة بالضرائب التي تخص الشركات، في جوانب مثل: النشر، الإخطارات، الإعلانات).
- 3-ضريبة القيمة المضافة (أي كل ما يخص النشر، الإخطارات، الإعلانات).
- 4-كل ماله علاقة بتسجيل الشركات الجديدة.
- 5-تقديم كل ما يتعلق بالمعلومات والبيانات إلى المكاتب الإحصائية.
- 6-تقديم كل ما يتعلق بالبيانات الجمركية.

(1) -وائل بوعدل، هلاله نادية، من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية المركز الوطني للسجل التجاري (نموذجا)، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، سنة 2024، ص 20.

(2) -المرجع نفسه، ص 20.

7- كل ما يتعلق بالتصاريح البيئية (أي تقديم التقارير).

ج: العلاقة بين الحكومة والموظفين "G2E": تتمركز هذه العلاقة بين الحكومة والموظفين الحكوميين في كل ماله علاقة بالمسار المهني للموظفين، في جوانبها المختلفة كالترتيب والتكوين المستمرين، من أجل تحسين الأداء الجيد للخدمات العامة، وتقويم أفضل للأداء الحكومي، بالإضافة إلى ذلك، التصرف بشكل أفضل في الموارد البشرية. ومن ثمة، فإن فضاء الانترنت يعتبر وسيلة لتطوير الخبرات المهنية للموظفين، عن طريق إعداد دورات تدريبية في مجالات تقنيات العمل. تعمل "G2E" على وضع تصورات للعمل في مجال الموارد البشرية الإلكترونية؛ مع أخذ بعين الاعتبار بأن أهم ما يعرقل كل حكومة على مثل الأنماط هو ضعف الموظفين بصفة عامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وضعف وبعض الأحيان نقص البنية التحتية وقلة الموارد المالية التي ترصد على تطوير البرمجيات وبعض العوائق المتعلقة بمقاومة التكنولوجيا⁽¹⁾.

د: العلاقة بين أجهزة الحكومة G2G: تهدف هذه العملية إلى مشاركة المعلومات والبيانات بين أجهزة الحكومة فيما بينها؛ سواء فيما بين الأجهزة المركزية أم بين الأجهزة المركزية واللامركزية، ويهدف هذا التعاون بين أجهزة الحكومة، إلى زيادة الكفاءة وتدفق أكبر للمعلومات، وتحسين الناتج، وبذلك، يمكن الإشارة إلى أهم أهداف "G2G"، في النقاط التالية⁽²⁾:

1- التقليل من الفساد في أجهزة الحكومة.

2- تقديم خدمات حكومية أفضل في وقت أقل.

3- التقليل من التكاليف المالية العامة.

4- سهولة المراقبة الحكومية على أجهزتها.

5- تبسيط الإجراءات الحكومية.

المطلب الثاني: التعريف بالحكومة الذكية

تعريف الحكومة الذكية (الفرع الأول)، ثم متطلبات التحول إلى الحكومة

(1) - المرجع نفسه، ص 21.

(2) - المرجع نفسه، ص 22.

الذكية(الفرع الثاني)، تطوير خدمات الحكومة الذكية(الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف الحكومة الذكية

قد لا نجد تعريفا محددا يتعلق بالحكومة الذكية؛ لكن تقوم فلسفتها، على استخدام التطبيقات والتكنولوجيات في البيانات والمعلومات، وتوفير سبل الوصول إليها وتحليلها؛ وبالتالي، فإن مهمة الحكومة الذكية لا تقتفي بجمع المعلومات والبيانات بصورتها الخام، إن صح التعبير؛ بل تسعى إلى تحليلها وتصنيفها، وهو ما يساعد واضع القرار في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

ولكي، نعلم مدى أهمية هذه العملية، علينا أن نتصور فداحة ما يمكن أن تسببه القرارات في حالة معالجة المعاملات الحكومية الإدارية في ظل إدارة تقليدية؛ ومن ثمة، فإن ما توفره الحكومة الذكية من ميزات كثيرة، في معالجة الأعمال الحكومية من اقتصاد للوقت والجهد والمال في كثير من الأحيان قد يصعب تقديره⁽¹⁾.

ولابد من الإشارة، إلى أنه خلافا للمعتقدات الشائعة، التي تعتبر بأن الحكومة الذكية، تقتصر فقط على مجموعة من التطبيقات الالكترونية التي يتم إنشائها على الأجهزة الجوالية الذكية؛ فإن الأمر أعمق من ذلك، بحيث إن الحكومة الذكية، هي ذلك التطور الطبيعي لنموذج الحكومات الالكترونية الذي عايشته الحكومات خلال العقود الماضية؛ بحيث كانت أكبر همها تجسيد الخدمات العامة على الأنترنت من خلال تطبيقات الويب والبوابات الالكترونية، ومحاولة صياغتها بطريقة تعكس الأحداث الحياتية للمواطنين وكل ما يخصهم من خدمات الأعمال؛ فتأتي الحكومة الذكية لتضيف وتكمل ما تم بناؤه والاستثمار فيه عبر الاقتراب من المواطنين، من ناحية، والتفاعل المباشر والسريع زمنيا، مع كل البيانات المنتشرة في المجتمع بمختلف فئاته وشرائحه، من ناحية أخرى⁽²⁾.

وانطلاقا مما سبق، فإن أهم ما يميز ويفرق بين الحكومة الالكترونية والحكومة

(1) -خبال حميد، وبن شهرة شول، الإدارة المتكاملة-التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية والذكية- الأسباب والدوافع، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، السنة السادسة، جويلية 2021، ص235.

(2) - نادية لونيس، المرجع السابق، ص 1068.

الذكية⁽¹⁾، هو إذا كانت الحكومة الالكترونية تسعى إلى تحسين العمل الداخلي في الأجهزة العامة التابعة للدولة، بما يرافق ذلك من التقليل من التكاليف والأعباء المالية والأطر الزمنية، وهو ما يفرض على القائمين على ذلك حسن الإدارة من خلال التخطيط والمراقبة والتحكم في هذه العمليات، فإن الحكومة الذكية تهدف إلى تنفيذ مجموعة من الأعمال وفق تقنيات المعلومات الداعمة التي تسمح للمعلومات والبيانات بالتدفق بكل سلاسة عبر مختلف أركان الحكومة وفق تقنيات البرامج البديهية التي تسعى إلى تقديم وعرض الخدمات العامة لأفراد المجتمع، مع معرفة الحكومة لاحتياجات المواطنين من الخدمات والمعلومات⁽²⁾.

الفرع الثاني: متطلبات التحول إلى الحكومة الذكية

تحتاج الحكومة الذكية إلى بنية تحتية أساسية حتى يمكن الاستجابة إلى كثير من التحديات؛ ومن ثمة، فإن التحول إلى حكومة ذكية يرتكز على الاستخدام الاستراتيجي لأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات، ويأتي على رأسها التقنيات الذكية، وذلك بهدف إجراء تحول نوعي في الخدمات المقدمة التي تقدمها المؤسسات الحكومية، يحس بها المستفيدين وتلقى رضاهم، ولا يمكن أن تتم هذه العملية ما لم يتشارك ويتعاون فيها كل الشركاء ذات الصلة بالحكومة الذكية؛ فالمهمة ليست مرتبطة بجهة واحدة أو بمجال واحد، وتبقى الأمور قاصرة ما لم يتم توفير وسائل اتصال سلسلة وتفاعلية وذكية تعمل عبر الزمان والمكان المفتوح؛ أي بعبارة أخرى، تعمل على مدار الساعة، ويمكن الاتصال بها من كل مكان، عبر أجهزة خاصة تخصص لهذا الغرض⁽³⁾.

ومن ثمة، فإنه لا بد من تحديد بعض الإجراءات الضرورية والأساسية التي يتعين على الحكومات توفيرها، وهي⁽⁴⁾:

1- بناء وإنشاء بنية تحتية تستجيب للتحول الالكتروني الذي عبر كامل التراب الوطني

(1) -عصام عبيد، الحكومة الذكية، على الموقع: <https://ae.linkedin.com/pulse/smart-government>

government تاريخ الاطلاع 2024/08/29. على الساعة: 14.

(2) - وائل بوعدل، هلاله نادية، مرجع سابق، ص 23.

(3) -لونيس نادية، مرجع سابق، ص 1068.

(4) -المرجع نفسه، ص 1069.

للدولة، يمس المناطق الحضرية والريفية.

2- وضع وإنشاء تطبيقات خاصة على الهواتف ومختلف الأجهزة الالكترونية الأخرى تتبناها الأجهزة الحكومية المختلفة تقدم فيها مختلف الخدمات الحكومية؛ مع وضع دليل استرشادي كامل للمستفيدين حول مختلف الخدمات المقدمة وكيفية الولوج والاستفادة منها.

3- تشجيع الأفراد على المشاركة في وضع برمجيات متعلقة بمختلف الخدمات العامة المقدمة؛ فمشاركة أفراد المجتمع في مثل هذه الأمور يعطي للحكومة رؤية أفضل في كيفية التعاطي مع متطلبات المجتمع.

4- العمل على إنشاء شبكات استشعار خاصة بالبيانات الحكومية بهدف الحصول على معلومات وبيانات في الوقت الحقيقي والمناسب في جميع قطاعات الحكومة.

5- توسيع واستثمار في وسائل الدفع الالكتروني باعتبارها أداة فعالة في تسهيل وتيسير دفع الأفراد للحقوق المترتبة عليهم سواء كانت حقوقا جبائية أم جمركية أم غيرها؛ عبر ما يطلق عليه "بالمحفظة الرقمية" التي تحملها الهواتف النقالة.

6- سهولة الانتقال التدريجي إلى ما يسمى "بالحوسبة السحابية"، من أجل تأمين القدرة على الحاسوبية ومستودعات البيانات والمعلومات على الطلب لمختلف الأجهزة الحكومية والوزارات.

الفرع الثالث: تطوير خدمات الحكومة الذكية

لقد فرض التقدم والتطور التكنولوجي نفسه على كل مجالات الدنيا؛ فلم يعد هناك مجال ومكان لم يمسه المجال التكنولوجي، لذلك فإن الحكومة الذكية التي تعتبر مفهوما متطورا للحكومة الالكترونية، قد جاء ليضيف ربما ضغطا أكبر على السلطات الحكومية من أجل تسريع الحكومة الذكية، فلم يعد هناك حواجز مكانية ولا زمنية في بُعد الحكومة الذكية، مع وجود قدرة الأجهزة على تحديد أمكنة المستخدمين عبر نظام "GPS" مثلا، لذلك، تسعى الحكومة الذكية إلى أبعد مما وصلت إليه الحكومة الالكترونية، أي بعبارة أخرى، أن الحكومة الذكية تختص وتتميز بميزات أكبر من الحكومة الالكترونية، ويمكن

ذكر بعض هذه الأفضلية كالتالي⁽¹⁾:

أ: الأبعاد المكانية للخدمات الجوالة: تعني هذه الميزة، تقديم خدمات عامة مرتبطة بالمواقع الجغرافية للمستفيدين، أي يمكن إرشاد المحتاجين إلى بعض الخدمات الضرورية الطارئة، مثل الطوارئ الطبية أو الصيدليات أو الحماية المدنية أو غيرها في نطاق جغرافي صغير، بعد المعرفة الأتوماتيكية على مكان تواجد طالب الخدمة عبر هاتفه المحمول؛ ويمكن إسقاط هذا المثال على كثير من الخدمات العامة الأخرى.

ب: التعرف على الأشياء: هي ميزة التعرف على الأشياء بمجرد وضع ما يطلق عليه جهاز المسح أو "كود بار" بعد تمرير الجهاز على "الكود" المتعلق بالشئ المراد معرفته، والتدقيق في مدى كونه أصليا أو مقلدا، ومكان إنتاجه والمواد المستعملة فيه، والنصائح الموجهة للمستهلكين.

ج: محمولية الخدمات: يقصد بها تواجد الخدمات المحمولة التي تتواجد مع الهواتف المحمولة؛ وهو ما يعني سهولة الاتصال بين الجانبين، جانب المستفيدين وجانب مقدم الخدمات، باعتبار، أن غالبية الناس تحمل معها هواتفها، وهو ما يسهل على الأجهزة الحكومية تقديم خدماتها عبر الزمان والمكان، بحيث تترافق الخدمة أينما حل المواطن وارتحل.

المبحث الثاني: بين الدواعي ومعوقات التحول بين الحكومتين الالكترونية والذكية

إن التحول من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية فرضتها عدة اعتبارات ودواع متعددة (المطلب الأول)، لكن تبقى هذه الدواعي⁽²⁾ محفوفة بتحديات ومعوقات عديدة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دواعي التحول من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية

يمكن أن نفصل هنا بين الدواعي العامة (الفرع الأول)، والدواعي الخاصة (الفرع الثاني).

(1) - لونيس نادية، المرجع السابق، ص 1072.

(2) - استعملنا مصطلح "دواعي" بدلا من أسباب والغايات؛ باعتبار أن الدواعي أعمق معنى من الأسباب والغايات؛ بل وتشملهما معا.

الفرع الأول: الدواعي العامة للتحول من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية

تعتبر الدواعي العامة الظاهرة منها (أولاً)، والخفية (ثانياً)، من بين الدواعي التي لا يمكن إغفالها.

أ: الدواعي الظاهرة للتحويل من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية: قد تكون من بين أهم الدواعي الظاهرة للتحويل من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية، ذلك التطور الرهيب والسريع في أساليب وتقنيات إدارة الأعمال مع توظيف استخدام التطور التكنولوجي وازدياد المنافسة الشرسة بين المؤسسات الاقتصادية والخدماتية، قد فرض إيجاد آليات وأدوات تعمل على التمييز داخل المؤسسات حول شروط وقواعد التنافس، في تقديم خدماتها لجمهور واسع من المستفيدين. بالإضافة إلى ذلك، حلول الآلة في أغلب الأحيان محل الإنسان العامل، في جميع مراحل العملية الإنتاجية والخدماتية، وبالتالي، أصبحت هذه الآلات تبرمج في التخطيط والرقابة بمساعدة الحواسيب عن طريق ربطها بها.

ب: الدواعي غير الظاهرة (الخفية) للتحويل من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية:

قد يبدو لغير المتابع بأن التطور والتقدم التكنولوجي الذي بسط سيطرته على كل مجالات الحياة طفرة طبيعية، فرضتها اعتبارات عديدة، أهمها حب التغيير، ورفاهية العيش، في ظل هذا التطور والتقدم، وما إلى ذلك؛ لكن في حقيقة الأمر، أو لنقل الوجه الخفي لكل هذا، هو الاستحواذ الرهيب للشركات والمؤسسات الكبرى في الدول الغربية على المعلومات التقنية ومحاولة احتكارها وبيعها بأعلى الأثمان للدول السائرة في طريق النمو والدول النامية؛ بل ومساومتها في سيادتها والدخول إلى أسواقها تحت شعارات ودعاوى براقة وفضفاضة، لإبقاء هذه الدول تحت هيمنتها وسيطرتها التقنية، وما يتبع ذلك من سيطرة اقتصادية؛ ثم بالنتيجة السيطرة السياسية، وإملاء شروطها عليها في الجوانب التي تماشى ومصالحها المالية⁽¹⁾.

صحيح، أن الدول المحتاجة لهذه التقنيات التكنولوجية تستفيد من هذه

(1) - خبال حميد، وبن شهرة شول، مرجع سابق، ص 237.

التكنولوجيا وتستفيد معها كل أجهزتها؛ ومنه تتحسن خدماتها وتقلل من البيروقراطية المتفشية في المصالح الإدارية، كما تتوسع الشفافية في مرافقها الحكومية وتزيد من إضفاء الشرعية وتقوية الثقة بين الحكومة والأفراد وتقلل من الوساطة والمحسوبية المتفشية في كل أجهزة الدولة⁽¹⁾.

لكن، تبقى الدول المحتاجة لمثل هذه التقنيات التكنولوجية يقظة في تعاملاتها مع هذه الشركات، ومحاولة الاستفادة منها مع إبرام اتفاقيات شراكة يستفيد منها الطرفان، وفق مبدأ راجح-راجح، مع تحديد الأطر الزمنية والمالية وفق قواعد قانونية تضمن حقوق كليهما.

الفرع الثاني: الدواعي الخاصة للتحويل من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية

قد تعدد الدواعي الخاصة للتحويل من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية من السياسية منها (أ)، والاقتصادية (ب)، إلى الدواعي التكنولوجية (ج)، إلى الدواعي الأمنية (د).

أ: الدواعي السياسية للتحويل من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية: كما أسلفنا سابقا، لقد فرض التطور والتقدم التكنولوجي نفسه على كل مجالات الحياة؛ ويأتي على رأسها الجوانب السياسية، باعتبارها البوابة الأساسية لكل بلد، فلم يعد مستساغا ولا مقبولا، من السلطات السياسية التأخر في مواكبة ما هو جاري في العالم، لذلك، فإن توسيع أو "دمقرطة" إن صح التعبير، عمليات التعامل في المجال الالكتروني؛ بل وحتى الذكاء الاصطناعي ليشمل كل أفراد المجتمع، بدلا من اقتصره على فئة "النخبة" هو غاية كل السلطات السياسية في كل الدول، فالبحث عن أحسن السبل لتقديم الخدمات العامة، هي الأهداف الرئيسة لكل دولة، سواء كانت هذه الخدمات عبارة عن معلومات وبيانات تهم الرأي العام الوطني، كمخرجات اجتماعات السلطة السياسية، أم كانت برامج سياسية واجتماعية وثقافية ورياضية وغيرها تصب في خدمة المواطنين.

ومن هنا، فإن الجوانب السياسية في الحكومة الذكية تكمن في حق المواطنين في الاطلاع على المستجدات السياسية وما يهمهم ومستقبله ومستقبل أولاده⁽²⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص 237.

(2) - خبال حميد، وبن شهرة شول، مرجع سابق، ص 131.

ب: الدواعي الاقتصادية للتحول من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية:

قد لا يخفى على أحد ما يمثله التقدم والتطور التكنولوجي على الجوانب الاقتصادية لأي بلد؛ فقد ساهمت قلة التكاليف على التكنولوجيا على استغلالها من طرف الحكومات لتقديم أفضل وأحسن في الخدمات العامة، بالإضافة إلى ذلك، تساهم قلة التكاليف في المجال التكنولوجي إلى وضوح الرؤية في التسيير، وتقليل المصاريف والجهد البشري. والحقيقة التي لا مراء فيها أن التكاليف التي كانت تنفق في ظل الإدارة التقليدية كانت باهظة ومكلفة من حيث الجوانب المالية، وبطيئة وغير فعالة في كثير من الأحيان من حيث الزمان.

ومن ثمة، فإن الاستثمار في البنية التحتية للحكومة الذكية، سيساهم في خلق بيئة اقتصادية فعالة وسهلة التعامل بين المستثمرين في الداخل والخارج، ما يعطي للأعمال التجارية والاقتصادية بمختلف مجالاتها ومختلف تخصصاتها، دفعا قويا يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني ويدفع عجلة الاقتصاد إلى أفضل، كما أنه سيساهم في رفع حجم التبادلات والمعاملات مع أرباب الأعمال في الداخل، وتتضح الرؤية للمتعامل الخارجي حول كيفية التعامل وطريقة الدفع وغيرها من المعاملات البيانات التجارية منها والجبائية والجمركية وغيرها⁽¹⁾.

ج: الدواعي التكنولوجية للتحول من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية:

في الحقيقة، لو لم يكن هذا التطور التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصالات ما كنا لنتكلم على هذا الموضوع؛ ومن ثمة، فإن التطور الهائل والرهيب في المجال التكنولوجي هو الذي خيم على كل المجالات الأخرى دون استثناء، وبالتالي، فإن التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية ثم إلى الحكومة الذكية فرضه التطور والتقدم التكنولوجي.

د: الدواعي الأمنية للتحول من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية: تعد

الدواعي الأمنية من بين الدواعي المهمة للتحول من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية، أمرا لا يمكن تجاوزه، فبالنظر لما تمثله الجوانب الأمنية في الحد من الأخطار

(1) - المرجع نفسه، ص 131.

والجرائم السيبرانية وتبادل المعلومات والبيانات بين مختلف الأجهزة الأمنية داخليا وخارجيا، فإن هذا التحول يفرض نفسه.

المطلب الثاني: معوقات التحول من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية

إذا كانت الحكومة الذكية أمر لا مفر منه، يفرض على الدول التمشي مع التطور والتقدم الرهيب للتكنولوجيا؛ فإن ذلك ليس أمرا يمكن تطبيقه بسهولة وسلاسة؛ بل يحتاج إلى كثير من الجهود على كل المستويات، لكن تبقى بعض المعوقات⁽¹⁾ التي قد تحول من الاستفادة الشاملة التامة من هذه التكنولوجيا، ونذكر منها المعوقات القانونية (الفرع الأول)، والمعوقات التقنية (الفرع الثاني)، والمعوقات الإدارية (الفرع الثالث)، والمعوقات المالية والبشرية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: المعوقات القانونية للتحول من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية

يشكل القانون في كثير من الأحيان معوقا حقيقيا، وذلك لاتساع الهوة بين ما هو مستجد في الواقع وبين ما هو مقنن؛ إذ نجد في كثير من الحالات عدم تماشي المنظومة التشريعية مع مجالات التطور المختلفة ومن بينها المجال التكنولوجي؛ وبالذات الحكومة الالكترونية والذكية؛ وهو ما يخلق نوعا من عدم الاستقرار وعدم التوازن، وتنشأ فوضى في التسيير والتعامل مع الإشكالات التي تظهر عند تطبيق الدولة للحكومة الذكية⁽²⁾.

لذلك، يفترض من الحكومات مسايرة تشريعاتها القانونية مع ما هو مستجد على جميع الأصعدة، وهو الأمر الذي لا تعطيه كثير من الدول النامية والسائرة في طريق النمو أهمية؛ بالنظر لعدم اتضاح الرؤية بين ما هو تقني تكنولوجي وبين ما يفترض من القانون والتشريع حمايته؛ وفي حالات أخرى، قد نجد لامبالاة مقصودة أو غير مقصودة من أصحاب صنع القرار السياسي في عدم التعاطي مع التكنولوجيا الحديثة لأسباب سياسية غير مبررة؛ وهو ما قد يحرم الأفراد؛ بل وحتى الدولة نفسها من مزايا وإيجابيات هذا

□ أ - عجلان بن محمد الشهري، الحكومة الذكية خيار أم ضرورة...؟، على الموقع: <https://www.arado.org/MNGNews> تاريخ الاطلاع: 2024/08/29. على الساعة: 14.

(2) - خبال حميد، وبن شهرة شول، التحول إلى الحكومة الذكية- الفجوة بين التشريع والتكنولوجيا عند التطبيق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 03، 2021، ص 136.

التطور التكنولوجي؛ ويشكل عامل ضغط آخر على ميزانية الدولة وتزيد من نفقاتها في أمور كان من الممكن تسيرها باستخدام الحكومة الذكية.

والحقيقة، أن الدولة بإمكاناتها المادية والبشرية، تستطيع أن تجعل تشريعاتها مواكبة لكل ما هو مستجد على كل الأصعدة؛ وذلك بإنشاء هيئات خاصة سواء على مستوى البرلمانات أو هيئاتها الحكومية لمعرفة كل ما هو مستجد، ودراسته من طرف مختصين وخبراء تقنيين وقانونيين لجعل المنظومة القانونية تتماشى دائما وفق ما هو موجود على المستوى العالمي، حتى تستطيع حماية نفسها وحماية ممتلكاتها وطمأنة شعبها والمتعاملين معها سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي.

وفي الحقيقة، كقاعدة عامة-قد لا تقبل الاستثناء-عند إنشاء أي تطور في مجال معين، يتم إيجاد مصطلحات خاصة به، للتعامل مع هذا المجال؛ ولكن في الحالة العكسية، قد يسبب عامل مبط، وهو ما قد يعوق التعامل به في الإدارة والمرافق الحكومية التي لا تتماشى منظوماتها القانونية مع هذه المصطلحات؛ فالنظر مثلا، في المصطلحات ك: الشخصية القانونية للشخص الرقعي، الوكيل الذكي، العقود الالكترونية، التوقيع الالكتروني، الذكاء الاصطناعي...وما إلى ذلك من المصطلحات، التي جاء بها التطور والتقدم التكنولوجي والحكومة الالكترونية قد خلقت إشكالات في كيفية توظيفها، من طرف الإدارات التي لم تواكب تشريعاتها القانونية لمثل هذه المصطلحات⁽¹⁾.

وصفوة القول، قد تمثل المعوقات القانونية حائلا نحو التعامل مع الحكومة الذكية إذا لم تسرع الدول في مواكبة منظوماتها القانونية بكل ما هو مستجد في أي علم من العلوم أو مجال من المجالات، حتى تستطيع أن تتعامل وتتكيف مع ما هو موجود على المستوى العالمي؛ وبالتالي، تحمي مصالحها ومصالح مواطنيها والمتعاملين معها.

الفرع الثاني: المعوقات الإدارية للتحول من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية

المعوقات الإدارية تتبع وتتأثر غالبا بالمعوقات القانونية؛ فالمرافق والأجهزة الحكومية لا تتصرف وتتعامل دون نصوص وقواعد قانونية موجودة، وهو ما يؤثر سلبا على التعاطي مع الحكومة الذكية وعدم الاستفادة منها كما يجب؛ لذلك فإن التحديات التي تواجه

(1) - خبال حميد، وبن شهرة شول، المرجع السابق، ص 134.

إرساء حكومة ذكية هو عدم تماشي الإدارة في أغلب الأحيان مع المستجدات الموجودة على المستوى والتطور الالكتروني.

إذن عدم وضوح الرؤية في المرافق والأجهزة الحكومية في كيفية التعااطي مع الحكومة الذكية عند كثير من الدول قد يصعب من إرساء هذه الأدوات التكنولوجية الحساسة والهامة في الوقت نفسه، التي يفترض أنها ستسهل وتيسر العمل الإداري بطريقة ممتازة؛ وهو ما ينعكس على الخدمات العامة المقدمة، التي ستقلل من النفقات المالية العامة، وتقلل من الجهد البشري المبذول في أمور كان من الممكن أن تعالج وفق الحكومة الالكترونية.

إذن، فإن التحديات التي قد تجدها الدول، بالإضافة إلى ما ذكرناه سالفاً، تكمن في ضعف التخطيط والتحليل والقدرة على التنبؤ بالمستقبل عند كثير من الدول السائرة في طريق النمو والدول النامية؛ وفي بعض الأحيان حتى صعوبة الموازنة بين الحاجات المتنوعة والمتعارضة للشعوب وبين الاستراتيجية الكلية الجامعة التي يفترض؛ بل ويتعين على الحكومات والأجهزة الحكومية الإلمام بها⁽¹⁾.

الفرع الثالث: المعوقات التقنية للتحويل من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية

قد يمثل عدم الإلمام بالجوانب التقنية من بين أهم المعوقات التي قد تعوق الكثير من الدول النامية والسائرة في طريق النمو في تكريس وإرساء الحكومة الالكترونية والحكومة الذكية؛ خاصة مع استحواد الشركات الكبرى والمؤسسات التابعة للدول الغربية الناشطة في المجال الالكتروني على هذه السوق؛ وأصبحت تساوّم الدول الضعيفة في هذا المجال بطرق غير أخلاقية وغير شرعية، وأكبر دليل على ذلك ما عانتها المجتمعات والشعوب الفقيرة في أزمة كورونا التي مرت على العالم في 2019، 2020 و2021.

ومن هنا، فإن تخطيط الدول لاستراتيجية على أبعاد مختلفة، قصيرة المدى، متوسطة المدى وبعيدة المدى، لإرساء بنية تحتية تكنولوجية كفيلة لمواجهة التحديات والصعوبات في المجال التقني التكنولوجي، وهو ما سينعكس ايجاباً على سهولة التعااطي مع الحكومة الالكترونية ثم الحكومة الذكية.

(1) - المرجع نفسه، ص 135.

الفرع الرابع: المعوقات المالية والبشرية للتحويل من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية

يظن كثير بأن الحكومة الالكترونية هي نفسها الحكومة الذكية؛ صحيح أنه تلتقي في كثير من جوانبها؛ كما أن الثانية مكتملة للأولى، والأولى قاعدة للثانية، إلا أنه إذا كانت الحكومة الالكترونية تعمل على تحسين العمل الداخلي للأجهزة والمرافق الحكومية بما يخفض من التكاليف والأعباء المالية والمادية، وبما ينقص من الأطر الزمنية التي كانت تنفق في ظل الإدارة التقليدية؛ وبالتالي، يسهل على الأفراد والمستفيدين الولوج إلى الخدمات الحكومية بمختلف تخصصاتها ومختلف مجالاتها؛ فإن الحكومة الذكية هي وإن كانت تهدف إلى الأهداف والغايات نفسها؛ إلا أنه بالإضافة إلى كل ذلك، تهدف وتسعى لتنفيذ مجموعة من الأعمال في إطار التدفق السلس عبر مختلف أركان وأجهزة الحكومة وفي ظل تفعيل تقنيات البرامج البديهية التي تؤدي بالضرورة إلى تقديم خدمات عامة بجودة عالية لأفراد المجتمع؛ مع مرافقة تامة لمعرفة احتياجات هؤلاء من الخدمات والمعلومات التي يحتاجونها والتعاطي معها بأسهل وأقصر الطرق⁽¹⁾.

وانطلاقاً مما سبق، فإن هذا التحويل من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية، يحتاج إلى بنية تحتية قوية ومتواجدة عبر كامل تراب الدولة، وهو ما يفرض عليها الاستثمار في المجال التكنولوجي وزيادة في الانفاق الحكومي في هذا الباب، وتكوين بشري مؤهل يتعامل مع هذه الحكومة الذكية؛ خاصة في ظل تنامي الهجمات السيبرانية وهو ما قد يعرض أسرار الدول إلى مخاطر قد لا تحمد عقباه⁽²⁾.

وبناء على ذلك، فإن أكبر المعوقات التي قد تعوق الحكومات هي العوائق المالية والعقول البشرية المؤهلة للتعامل مع هذه الحكومات.

الخاتمة:

تعد الحكومة الذكية مسارا مهما يكمل مهمة الحكومة الالكترونية؛ وواقعاً لا مفر

(1) - وائل بوعدل، هلاله نادية، مرجع سابق، ص 23.

□ أ - نائلة الصليبي، من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية، على الموقع: www.france24.com/ar تاريخ الاطلاع: 2024/08/29. على سا 14.

منه، فرضته اعتبارات عديدة؛ قد يأتي على رأسها تقريب الإدارة إلى المواطن وتحسين الخدمات الحكومية بما يقلل من النفقات العامة، في جانبها المادي والمالي؛ بالإضافة إلى الجهد البدني.

لذلك، فإننا قد توصلنا في دراستنا هذه إلى جملة من النتائج، مشفوعة ببعض التوصيات التي نراها أساسية في هذا المقام.

-تعد الحكومة الذكية مفهوما متطورا ومكملا للحكومة الالكترونية؛ فرضها التقدم والتطور التكنولوجي الذي مس كل المجالات.

-لا يمكن أن تتطور الحكومة الذكية لأي بلد كان، ما لم يخطو خطوات مهمة في إطار الحكومة الالكترونية؛ لأن الحكومة الالكترونية تعتبر قاعدة الحكومة الذكية وبنيتها التحتية التي ترتكز عليها.

-الحكومة الذكية هي النموذج المتطور للحكومة الالكترونية؛ لكن تتميز عليها بسرعة الأداء وسرعة التعامل مع المتطلبات الجديدة.

-تحتاج الحكومة الذكية إلى استثمار حقيقي؛ مالي وبشري وتقني. على مستويات ثلاث؛ قصير الأجل، ومتوسط الأجل وبعيد الأجل.

-قد تعوق الحكومة الذكية بعض المعوقات التي قد تقلل أو تضعف الفائدة الحقيقية لها، لكن يمكن للدول تجاوز هذه المعوقات بما يكفل الاستفادة القصوى من هذه الأداة الهامة والأساسية التي ستسهل على الحكومات تطبيق برامجها التنموية وإضفاء الشرعية على أعمالها الحكومية؛ وتقوية روابط الثقة بين الحكومة والمواطنين.

وبناء على ذلك، فإننا أهم ما نوصي به في هذا الشأن، هو:

-الاستثمار في البنية التحتية للمجال التكنولوجي في الاتصالات بما يكفل ربط كافة أقاليم الدولة ومجالها الجغرافي بالحكومة الذكية.

-تخصيص ورصد الأموال معتبرة بما يكفل الاستثمار في مجال الاتصالات والإنترنت.

-تكوين إطارات بشرية مؤهلة لضمان تكريس حكومة ذكية قادرة على مواجهة كل التحديات في مجال الاتصالات والإنترنت بما يكفل استمرارية تقديم الخدمات الضرورية

والأساسية بكل سلاسة دون انقطاع.

-على الحكومات مواكبة تشريعاتها القانونية بالمصطلحات القانونية التي تعكس التحول إلى الحكومة الذكية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

محمد عبد حسين الطائي، التجارة الالكترونية، المستقبل الواعد للأجيال القادمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

نعيم إبراهيم الظاهر، "الطريق نحو الحكومة الالكترونية رؤية متكاملة"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

المجلات:

-خبال حميد، وبن شهرة شول، الإدارة المتكاملة-التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية والذكية-الأسباب والدوافع، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، السنة السادسة، جويلية 2021.

-خبال حميد، وبن شهرة شول، التحول إلى الحكومة الذكية-الفجوة بين التشريع والتكنولوجيا عند التطبيق، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 03، 2021.

-نادية لونيس، الحكومة الذكية كاتجاه حديث لتطوير الخدمات الحكومية الالكترونية"، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 06، العدد 03، 2017.

-وائل بوعدل، هلاله نادية، من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية المركز الوطني للسجل التجاري (نموذجا)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، سنة 2024.

المواقع الالكترونية:

-عجلان بن محمد الشهري، الحكومة الذكية خيار أم ضرورة...؟؛ على الموقع: <https://www.arado.org/MNGNews> تاريخ الاطلاع: 2024/08/29.

- عصام عبيد، الحكومة الذكية، على الموقع: <https://ae.linkedin.com/pulse/smart-government> تاريخ الاطلاع: 2024/08/29.

-نايلة الصليبي، من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية، على الموقع: <http://www.france24.com/ar> تاريخ الاطلاع: 2024/08/29.